دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	التغيير الاجتماعي والسياسي : دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم
المصدر:	مجلة نوافذ
الناشر:	أحمد الحارثي
المؤلف الرئيسي:	محمد، ولفرني
المجلد/العدد:	ع 39,40
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	2009
الصفحات:	111 - 118
رقم MD:	518671
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	AraBase
مواضيع:	المغرب، الاحوال الاجتماعية، التنمية السياسي، التنمية الاجتماعي، النظريات التنمية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/518671

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

التغيير الاجتماعي والسياسي
دراسة تأصيلية نقدية للمفاهيم

ولفريني محمد (•)

يسود قدر غير قليل من اللبس والغموض معظم المصطلحات والمفاهيم في العلوم السياسية والاجتماعية. ويرجع السبب إلى أن أغلب هذه المصطلحات تدخل في اللغة اليومية التي يستعملها الناس وفي المجال العمومي. لهذا تهمل المعاني والدلالات الدقيقة للمفاهيم، لتظهر وكأنها مترادفات أو ذات معاني متشابهة يمكن استبدال الواحدة بالأخرى دون ضرر كبير. ينطبق هذا كثيرا على مفهوم التغيير الذي شغل اهتمام الباحثين في السوسيولوجيا وعلم السياسة حيث تضاربت الآراء حول دلالاته وعوامله؛ مما أدى إلى اهتمام نظري بالموضوع أفضى إلى إنتاج كم هائل من النظريات والدراسات والأبحاث.

على أن مفهوم التغيير له أهميته العملية في العالم العربي حيث شاع استعماله سواء من طرف الفاعلين السياسيين أو من طرف رجل الشارع العربي بحكم التحولات الاجتماعية والسياسية التي عرفتها أقطاره وما تحمل في طياتها من تحديات وانتظارات الشعوب العربية.

من هنا فالإشكالية الرئيسية التي سنحاول الإجابة عنها في هذا المقال هي: ما هو المفهوم الاجتماعي والسياسي للتغيير؟

تتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية: ما هو مفهوم التغيير؟ ما هو مفهوم التغيير الاجتماعي؟ ما هو مفهوم التغيير السياسي؟

في محاولة للإجابة عن هذه الأسئلة وأخرى نقترح الهيكلة التالية.

أولا: مفهوم التغيير الاجتماعي

استعملت العلوم الاجتماعية عدة مصطلحات للتعبير عن ظاهرة التغيير كالتطور والتحول والتقدم التي تختلف في درجات التعبير عن إيقاع التحول لكنها تتفق في كونه يعبر عن تبدل للظواهر الاجتماعية عبر الزمان.

إن رصد التغيير الاجتماعي يتوقف على المستوى الذي يضع فيه الباحث نفسه، فإما أن يرى التغيير أو يرى الجمود حسب الأبعاد والدلالة التي يعطيها إليها. لهذا فالتمييز بين مستوياته (أي التغيير) يستدعي إطارا مرجعيا مما أفضى بعلماء

(•) أستاذ باحث في العلوم السياسية – أكادير.

الاجتماع إلى إنتاج عدة نظريات سعت في البداية إلى وضع قانون موحد للتغيير كمسلسل اجتماعي قبل أن تتحول إلى نظريات أقل طموحا تطرح أكثر من إشكال على مستوى تنميطها.

1. التغيير كمسلسل اجتماعي

إن التغيير الاجتماعي ليس حالة معزولة في الزمان والمكان، بل هو مسلسل من الأحداث والتراكمات التي ينتج الفاعلون تتوالى في الزمان لتحدث تغييرا تدريجيا أو مفاجئا. إن الكم الهائل لمؤشرات التغيير يتم تنظيمها عندما يقبل الملاحظ استيعابها كمسلسل. على أن التغيير لا يهم مجالا واحدا بل كل مناحي المجتمع، لهذا فهو يصب حول سلسلة من التساؤلات: ما الذي تغير؟ من يقف وراء التغيير ومن يعارضه؟ ما هي عوامل التغيير؟ كيف تم؟ ووفق أي نمط وبأي إيقاع؟ كما أن مضمون التغيير يمكن أن يكون عميقا ومن ثم فإنه بنيوي أي أنه يمس النسق الاجتماعي ككل، كما وقد يكون عرضيا أي أنه لا يمس عمق الأشياء.

وقد ميز ألان روكي بهذا الخصوص بين الأنماط المتقابلة التالية: مستمر / متقطع وداخلي / خارجي وسلمي /عنيف ومتوازن / غير متوازن وجوهري / عرضي، سريع /بطيء؛ ليؤكد فيما بعد على شكلية هذه التميزات أو على الأقل صعوبتها لأن التغير مسلسل معقد يأخذ أشكال هجينة. فما يمكن تحديده هو سقف هذه التحولات بتحليل حالات بعينها، كما أن أخذ الفاعلين بعين الاعتبار يسمح بالتمييز بين التغيير المخطط له والتغيير العفوي الذي يعتبر رد فعل لا توجد وراءه، على ما يبدو، أية إرادة ظاهرة.

هذا ما يحيل إلى التغيير الاجتماعي باعتباره تحولا ملحوظا يطرأ على التنظيم الاجتماعي في بنائه أو مؤسساته أو وظائفه وآليات اشتغاله في فترة زمنية معينة.

ويدخل في إطاره كل التحولات الديمغرافية وفي نمط العلاقات الاجتماعية وتلك التي تخص منظومة القيم وتؤثر في سلوك الأفراد وتحدد موقعهم ودورهم في البنى الاجتماعية.

2–نظريات التغيير الاجتماعي بين هاجس تحديد القوانين وإشكالية البحث عن العوامل

جعل علم الاجتماع كما تأسس في القرن XIX من مهامه الأولى الكشف عن قوانين التغيير الاجتماعي. في هذا الإطار افتتح أوجست كونت دروسه في الفلسفة الوضعية بالقانون الشهير للحالات الثلاث التي اجتاز الفكر البشري من اللاهوتية والميتافيزيقية إلى الوضعية. إن هاجس تقليص دينامية المجتمعات الإنسانية إلى قانون واحد كان ملموسا أيضا عند هوبرت سبنسر آخر رواد النزعة التطورية في القرن XIX كما أن إدراك المراحل الكبرى للتطور الإنساني موجود عند ماركس وخصوصا عند أنجلز.

إن هذا الطموح الذي ظل يراود الرواد الأوائل سيتخلى عنه أقرانهم في القرن XX كلا الأقل طموحا والأكثر تواضعا بسعيهم لوضع نظريات متوسطة. مما أفضى إلى وجود باراديغمات تتكامل أحيانا وتتنافس منهجيا أحايين أخرى. ومن ثم تلك الفوضى النسبية التي تعم هذا المجال التي كرس لها ريمون بودون أحد كتبه.

وقد أولت هذه النظريات اهتماما خاصا لأسباب التغيير. فما هي عوامل التغيير؟

اتفق علماء الاجتماع على أن العوامل الديمغرافية والتقنية والاقتصادية هي محرك التغيير الاجتماعي. في حين أولى البعض الآخر لمجال القيم اهتماما خاصا لتفسير عوامل التغيير الاجتماعي. إن محاولة ماكس فيبر في كتابه "الأخلاق البروتستانية وروح الرأسمالية" تعد رائدة في هذا المجال حيث اعتبر أن تغييرا اجتماعيا من حجم ما أحدثته الرأسمالية والحضارة الغربية يفترض ثورة في منظومة قيم. إن ماكس فيبر لم يقل قط أن الفقه الكلفيني كافي لتفسير الأشكال الخاصة للتنظيم الرأسمالي، كما أنه لم يدعي قط أن مسلسل التحديث /العقلنة، من حجم ما عرفته أوربا في القرن XVI يجب أن يكون مسبوقا بتحولات في المجال الديني. كل ما ادعاه هو أن نظام اجتماعي جديد لا يمكن أن يستمر ويتأسس إلا عبر نظام جديد للشرعنة والتحفيزات الفردية. إن منظومة القيم يمكن أن تلعب في معادلة التغيير دورا مزدوجا، فإذا كانت ثابتة ومندمجة فإنها تساعد في تثبيت وتجميد النظام الاجتماعي في حلقة متكررة، أما حين تتحول فتساهم في التعجيل بالتغيير. لهذا فمنظومة القيم يمكن أن تساهم في التوازن وبالتالي الاستقرار أو في اللاتوازن وبالتالي التغيير.

مجمل القول فعلم الاجتماع في محاولته رصد ظاهرة التغيير الاجتماعي مر من نظريات تعميمية طموحة سعت إلى تفسير التغيير بقوانين موحدة إلى نظريات متوسطة تفسر التغيير بالرجوع إلى عدة عوامل متفاعلة. نتساءل من داخل هذه الخلاصة: ما هي أنماط نظريات التغيير الإجتماعي؟

3-تنميط نظريات التغيير الاجتماعي

نمط ريموند بودون نظريات التغيير الاجتماعي إلى أربعة نماذج، الأولى تسعى إلى تأكيد وجود نزعات وميولات عامة اتجاه الحداثة بكل مظاهرها التي تمتثل لمراحل حددها كونت مثلا في قانون المراحل الثلاث. أما النمط الثاني فيأخذ بالقوانين الشرطية أي الشروط البنيوية للتغيير: من ممثلي هذا الاتجاه الماركسيون الجدد. في حين لا يهتم النمط الثالث بمضمون التغيير بل يركز على شكله، ويدخل في هذا الإطار توماس كون. بينما يعالج النمط الأخير أسباب وعوامل التغيير ويدخل في هذا الإطار ماكس فيبر في الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية.

أما فورس (M. Forse) فيرى أن التناقض الأساسي بين نظريات التغيير يضع في تعارض دعاة التوازن ودعاة اللاتوازن مما يسمح بتصنيفها. وأكد أن وراء التعارض توافق حول تعريف التوازن أو اللاتوازن الاجتماعي. وقد صنف

في خانة التوازن النزعة التطورية والوظيفية، وفي خانة اللاتوازن ما أسماه سوسيولوجيا الصراع التي ينعتها بالغائية التي تعد الماركسية والنزعة التفاعلية من أبرز ممثيلها.

ويرى أن حدود الاتجاهين تعود إلى تمثلهم التوازن أو اللاتوازن بالإحالة إلى المجال الميكانيكي بخصوص النظام واللانظام. ويقترح لتجاوز هذه الحدود الإحالة إلى نظام التيرموديناميك حيث حالة التوازن القار يتماثل مع اللاتوازن الأقصى، في المقابل اللاتوازن والإختلال يطابق النظام. فكلما ساد النظام في نسق اجتماعي ما كلما كان في حالة اللاتوازن وعدم الاستقرار.

إن هذا التحليل مفيد منهجيا لأنه يساعد على تحديد البعد السياسي للتغيير. فما هو مفهوم التغيير السياسي؟

ثانيا: التغيير السياسي

يحيل مفهوم التغيير السياسي إلى التحول في البنى والسلوكيات والغايات السياسية التي تؤثر في توزيع وممارسة السلطة. ويطرح المفهوم عدة إشكالات في علاقته بالتغيير الاجتماعي والاستقرار السياسي.

1- جدلية التغيير الاجتماعي والتغيير السياسي

يرى ألان روكي أن عوامل التغيير السياسي، سواء كان مستمرا أو متقطعا، تعود لعدة متغيرات لا يستبعد بعضها البعض. على أن أدبيات التغيير السياسي تعرف هيمنة التأويلات الاقتصادية للتحولات السياسية، سواء في نسختها التقريرية كما هو الحال في تحليلات الماركسيين الجدد، أو بضم متغيرات وسيطة للمتغير الاقتصادي المحدد.

إن تفاعل التحولات الاجتماعية والسياسية محدد بتطور الأشكال السياسية والمؤسساتية كانعكاس لتكيفها مع الشروط الاجتماعية. فبالنسبة لـ ""أبتر" (Apter) فالأنظمة السياسية تصل إلى أفق لا يمكن تجاوزه عندما تتجاوز التحولات الوظيفية في المجتمع البنى الاستقبالية أو عندما تكف بنى اتخاذ القرار عن الاشتغال.

ويذهب النسقيون إلى أن تكيف النسق السياسي مع التغيير المستمر للمحيط يتم وفق تزامن حقيقي. كما بين "سكوت فلانجان "" أن التغيير الاجتماعي يؤثر في بنية المطالب التي تمارس ضغطا على البنى السياسية بهدف إدخال التعديلات عليها المتجسدة في نماذج جديدة من تخصيص الموارد المحددة بالمحيط السوسيو-سياسي. إن الأزمة تحدث، حسب هذا الطرح، حين لا يستجيب النسق السياسي للتغييرات المجتمعية. ينتقد روكي هذه التحليلات لأن اهتمامها ينصب على إيقاع تحولات المحيط أكثر من صلابة ومقاومة أجهزة السلطة. فماذا بخصوص المتغير السياسي؟

إن من التعسف المنهجي فصل ""السياسي " عن الاجتماعي لدرجة صعوبة معرفة مصدر الأزمات والتحولات التي يتلقاها أي نظام سياسي: أتعود إلى تحولات المحيط؟ أم إلى تحول في منطق الدولة وطبيعتها والسلوك والقيم السياسية المرتبطة بها؟

إن التعميمات في هذا الصدد غير مجدية لأن التمييز صعب بين "كيف" و"لماذا" ؟ المحددين بمتى؟ أي بعنصر الزمان والسياق المرتبط به. ويرى بلانديه بخصوص المجتمعات النامية أن المتغير السياسي له الأولوية كمحرك للتحولات على الأقل لمدة معينة بحكم ما عرفته هذه البلدان من تنظيم جديد للحياة السياسية مع استيرادها للتكنولوجيا السياسية الغربية بعد الاستقلال. إن المقاربة الاجتماعية تفترض أن نمط السلطة والحكم محددين بالبنى الاجتماعية، فماذا بخصوص الحالات التي تكون فيها البنى الاجتماعية محددة بطبيعة السلطة السياسية؟ فلا شيء يمنع منهجيا حسب روكي افتراض أن التحولات السياسية لها أسباب سياسية.

2 -التغيير السياسي والاستقرار

إن التغيير السياسي يحيل جدليا للاستقرار، والمفارقة أنه لا يحدث بدونه. فالأنظمة السياسية تتغير باستمرار لتتكيف مع التطورات والتحولات التي تحدث في المحيط. فقدرة النظام على التكيف مع التغيير الاجتماعي أساسي لضمان الاستقرار وتجنب التصدعات.

في هذا الإطار يرى ألان روكي أن المقاربة الأكثر موضوعية للاستقرار هي التي تركز على هوية النظام السياسي. وقد أشار في هذا السياق إلى نقطة مهمة، لم يلتفت إليها عادة غالبية الكتاب والباحثين، هي ارتباط هوية النظام بنواة صلبة للقيم والسلوك والعقليات التي تؤثر في السياسي ولا تخضع للأحداث العرضية. كما أن الأنظمة السياسية يمكن أن تعرف عملية انتقال، من داخل نفس النسق السياسي، بإيقاع بطيء لخضوعها لمنظومة قيم تقاوم التغيير. بناءا عليه يجب الأخذ بعين الاعتبار التفاعل بين الزمن الطويل والقصير في التأثير على النواة الصلبة والمستمرة للسلوكيات والقيم والمواقف. هذا ما لم تأخده بعين الاعتبار النظريات التنموية في مقاربتها للتغيير السياسي، مما يستدعي النقد.

3 – نقد التغيير السياسي في النظريات التنموية

تذهب نظريات التنمية السياسية إلى أن عملية المرور من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث تسير وفق خط أحادي. فالتنمية السياسية عبارة عن تحولات متتالية تفضي إلى الديمقراطية الانتخابية. يستبعد فرنسوا بوريكو أن تتبع الدول النامية مسار الدول الغربية في كل مراحله، فلا شيء يمنع اختزال المراحل أو ابتكار بديل آخر للتنمية السياسية لأن المجتمعات الإنسانية قادرة على تحقيق الطفرة النوعية بالارتكاز على مكاسبها التاريخية.

يدخل آلان روكي الطروحات التنموية في خانة السوسيولوجيا المتفائلة التي أثبت الواقع خطأ ادعاءاتها حيث أفضى التحديث إلى أعراض جانبية. فتغيير القيم والمواقف التي أحدث التحديث أفضى إلى صراع وحالات من الفوضى لإضعافه للآليات التقليدية للضبط الاجتماعي. إن عدم الانسجام المعياري وخلخلة السلوكيات التي أنتج التحديث تحولت إلى عوامل للاختلال السياسي.

ويرى برتروند بادي أن نظرية التنمية السياسية تعاني من أزمة وهناك ضرورة ماسة في كل مكان للتخلي عنها خصوصا في العالم الاسلامي. كما أن الدراسات الحديثة ترتكز على قاعدة ابستيمولوجية جديدة تطمح للتوفيق بين التحليل السوسيولوجي والنقد الشديد لشمولية التصورات وبين بناء نماذج وإعادة تشكيل معرفة مفردة. وقد طرح كبديل لتجاوز تناقضات التنمويين السوسيولوجيا التاريخية التي تدرس الأنظمة السياسية في تفردها. لهذا اقترح تناول التنمية في تفردها

بدراسة كل نظام سياسي في إطار العلاقة الفريدة التي تربطه بالمسلسلات العامة للتحول السياسي في زمنيتها الخاصة لأن كل تغيير يتأثر بالمحيط الذي ينشأ فيه وبالمدة التي يستغرق.

وقد وضع بادي، ومن ورائه السوسيولوجيا التاريخية، نماذج تسمح بفهم الخصائص السوسيو-تاريخية التي تميز المجتمعات التالثية عن نظيرتها الغربية. إن النماذج التي تقترح هذه المدرسة تسمح بالوقوف على الآثار البنيوية لهيمنة السياسة على الاقتصاد وضعف بنية المجتمع المدني وتطابقه مع البنى التقليدية. وقد صنف هذه النماذج في ثلاث اتجاهات يتميز أولها بخاصية النيوبتريمونيالية السياسية وثانيها يعمم الممارسات الزبونية وآخر يسعى إلى فرض الممارسات الشمولية والتسلطية. هذا التصنيف لا يمنع طبعا تطور الأنظمة من صنف لأخر، فبخصوص المغرب وإذا كان من المتفق عليه تصنيفه في خانة النيوباتريمونيالية فالملاحظ منذ العقد التاسع من القرن XX أن الأزمة الاقتصادية وما تبعها من سياسات تقويمية قوضت أسس النيوبتريمونيالية بتقليص قدراتها التوزيعية مع بقاء الممارسات الزبونية مما يسمح بتصنيفها في الاتجاه الثاني.

خلاصة القول فالتغيير هو مجموع التغييرات الكمية والكيفية التي تحدث في مجتمع ما في فترة معينة، التي يصعب التمييز بخصوصها بين الأسباب والأشكال لارتباطهما بعنصر الزمان والسياق الذي تتفاعلان من داخله. مما يدعو إلى ضرورة استبعاد كل تفسير غائي يسعى إلى البحث عن علاقات بين خصائص تركيبية فضفاضة بعيدا عن كل أفق تاريخي. لهذا فرصد التغيير الاجتماعي والسياسي يستدعي استبعاد التحليل الخطي وأخذ السياق التاريخي وتفاعل نسب تأثير إيقاعات التحول على النواة الصلبة للسلوك والقيم وعلى استراتيجية الفاعلين.

المراجع

- Rudolf Rezsohaz : Pour comprendre l'action et le changement politique. Ed Duclos, 1996.

- Alain Rouquie: "changement politique et transformation des regimes", in: Traite de scien-ce politique. P.U.F. 1985.

-Francois Bourricaud : "Changement social". Encyclopedia Universalis. France S.A. Volume: 5,1990.

- Michel FORSE : "les theories du changement social". In : la sociologie histoire et idees. Ed Science Humaine, 2000.

- Raymond Boudon: La place du desordre, critiques des theories sociales. P.U.F, Paris,1984.

- Max. Weber: L'ethique protestante et l'esprit du capitalisme. Paris. 1964.

- Thames Kuhn : La structure des revolutions scientifique, ed Flamariou Mario.

- Nicos Polantzas : La crise des dictatures. Portugal, grece, Espagne. Maspero. 1975.

-Georges Balandier : "Developpement economique et social" .Encyclopedie Universalis,

Volume : 7 .1990, p 314.

- Bertrand Badie : Les deux etats Pouvoir et societe en accident et en terre d'Islam. Fayard, Paris 1986.

- B, Badie : le developpement politique. Economica. Paris 1988.

- Badie et Gy Hermet: politique compare. P.U.F. 1990.

- Abdallah SAAF: La decreptitude de l'Etat new-patremennial. A.A.N 1989.